

# مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري

الاستاذة: هلال غنيمه

قسم العلوم الاجتماعية

جامعة تيزي وزو

## مقدمة

ينظر علماء الفكر الإنساني إلى أن التغير ظاهرة اجتماعية تمس كل مستويات الوجود في المادة الحية والغير الحية وكذا الحياة الاجتماعية، فهو ينتج نتيجة عوامل منها اقتصادية، ثقافية وسياسية حيث تتداخل فيما بينها. وقد تزايد الاهتمام العلماء بهذه الظاهرة تحت تأثير اتجاهات ثورية من أجل إعادة البناء أو التوصل إلى صيغة جديدة تحقق التوازن وتفادي تفكك وانحيار المجتمعات بالنتيجة تحقيق الأهداف المسطرة، بما فيها تحرير الإنسان من حرمان واستغلال واستعباده المكانة اللائقة له.

فمجتعنا الجزائري كباقي المجتمعات يمر بفترات التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والعلمي والتكنولوجي، خاصة ويعرف أزمت متعددة ومختلفة الجوانب على مر التاريخ التي أدت إلى تغيرات اجتماعية مست كل البناء الاجتماعي منذ نشأته ومراحل نموه، حيث أنه عرف فترات الاندثار والتلاشي بالنسبة لبعض مؤسساته ونظمه الاجتماعية، والتطور والازدهار لبعض أخرى. تلك التغيرات اقترنت بشكل أو آخر بتغيرات جوهرية في الاتجاهات النفسية والاجتماعية لدى الفرد الجزائري خاصة المرأة بما يتعلق بظهور قيم جديدة مرتبطة بادوار ومراكز اجتماعية جديدة تحصلت عليها وذلك بالرغم من مواقف الفئات المتحفظة

التقليدية التي تفترض المثل الأعلى لها ككائن ضعيف جسما وعقلا ومزاجا وأن تعليم المرأة بدعة بالنظر للعادات والتقاليد التي تسود مجتمعنا منذ القديم.

على غرار التغيرات التي عرفها مجتمعنا في مجالاته المختلفة، كانت انعكاساتها واضحة على مكانة المرأة وعملها الذي اخذ أشكالا جديدة مما يعرج بنا لطرح التساؤلات التالية فيما تتمثل التغيرات التي شهدها المجتمع؟ كيف أثرت و تأثرت بها مكانة المرأة بداخله؟

### اولا: مفهوم التغير الاجتماعي:

يعني التغير الاختلاف ما بين الحالة القديمة والحالة الجديدة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن. وعندما تضاف إليه كلمة "اجتماعي" التي تعني كل ما يتعلق بالمجتمع، فيصبح التغير الاجتماعي: هو كل تحول يقع على التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية. والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في البناء الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليه(1).

### ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي:

1-التطور الاجتماعي: يعني التحول الشامل في جميع قطاعات المجتمع أو حذاها من التجانس إلى اللاتجانس ومن الأجزاء البسيطة الصغيرة إلى العقدة الكبيرة(2) هذه العملية تأخذ فترة طويلة، فيقول "قي روشيه" أن التطور الاجتماعي مجموعة من التحولات التي يعرفها مجتمع ما خلال فترة زمنية طويلة أي خلال مرحلة تتجاوز جيل واحد أو أيضا لعدة أجيال.

2-النمو الاجتماعي: يشير الى عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، حيث يتضمن النمو تغيرا كمي

وكيفي(3) وعندما تضيف إليه كلمة اجتماعي، فيعني النمو الاجتماعي نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة والبيئية الاجتماعية من ناحية عامة(4).

3- التنمية الاجتماعية: يعرفها دينهام " Dunham " تلك الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع، وذلك بتشجيع المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم بعضهم البعض، مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومي(5).

4 -التقدم الاجتماعي: يعرف أوغست كونت التقدم هو سير اجتماعي نحو هدف معين تقطعه الإنسانية في أدوار تطورية ارتقائية وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد مداه وسرعته(6).

5- التحديث: يمثل التحديث اتجاه الدولة للتخطيط الاقتصادي بهدف تنمية المجتمع، فهو تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تحولات في انساق المجتمع ونظمه، وما يترتب عليه من تغيير في الطابع التقليدي والأخذ بأسلوب الحياة السائدة في المجتمعات الأكثر تقدما(7)

### ثالثا:الخلفيات النظرية للتغير الاجتماعي واتجاهاتها

قطع الفكر السوسيولوجي شوطا كبيرا في فهم التغير الاجتماعي بفضل جهود المفكرين والعلماء الكلاسيكيين، ثم المعاصرين، الذين تعددت نظرتهم واختلفت آرائهم حول هذه الظاهرة.ومن هذا المنطلق ندرج أهم النظريات:

1- نظرية أوغست كونت: ،وضح عمليات التغير أو التقدم على أنها محصلة النمو الفكري للإنسان وقد صاغها في قانون المراحل الثلاث، حيث يرى أن الفكر الإنساني عملية ارتقاء، ضمن المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الميتافيزيقية ثم المرحلة الوضعية، مع حدوث تغيرات أخرى في أنماط السلوك الإنساني والعلاقات وطبيعة التفاعل والبناءات والنظم الاجتماعية ولتفسير التغير الاجتماعي أدخل القيم الاجتماعية في مفهوم مزدوج متصارع ومتناقض حيث يقول أن النظام الاجتماعي يسوده قيمتان

أساسيتان يتقاسم فيها الأشخاص وهما المحافضة والراڤيكالية وكل مواجهة بين هاتين القيمتين تحدد إمكانية التغير الاجتماعي.

2- نظرية هربرت سبنسر: بالنسبة له المجتمع جهاز عضوي مشابه للأجهزة العضوية المتواجدة في الطبيعة، الذي يتطور مع التاريخ من حالة متماثلة إلى حالة متباينة. فإن التطور من البسيط إلى المعقد تفسر في رأيه انتقال المجتمع من بنية متجانسة بسيطة إلى بنية لامتجانسة ومعقدة كما أن المجتمع يتقدم وفق مراحل، وفي كل مرحلة تظهر اختلافات بنيوية بتطورها ضمن انشغالات الأفراد داخل المجتمع ووظائف أجزائه وكذا ممارسة السلطة .

3- نظرية أميل دوركايم: فهو يعتمد على فكرة التطور الاجتماعي المستمر في نظرية التضامن الاجتماعي، وتقسيمه لأنواع المجتمعات البسيطة (الآلية) والمركبة (العضوية) من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل. حاول توضيح التغير الذي يحدث في البناءات الأساسية لهذه المجتمعات، حيث أنها تأخذ طابعا واحدا وهو التغير من البسيط إلى المعقد، فيشمل التغير الحادث البناءات الاجتماعية وأنساق العلاقات وأنماط السلوك وتغير العادات والتقاليد ونسق السلطة فمن العرف إلى القانون العلاقات وأنماط السلوك.

4- نظرية كارل ماركس: تؤكد النظرية الماركسية أن التغير الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات أخرى من خلال ميكانيزم الصراع بين الجماعات الاجتماعية وبين الأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي يرتبط أساسا بالعامل المادي للمجتمع باعتباره المحرك الأساسي لكل عملية تغير والذي يؤدي بدوره إلى تغيرات متعاقبة في النواحي المختلفة للمجتمع.

5- نظرية ابن خلدون: دون أن يعالج التغير الاجتماعي ابن خلدون جعل له مكانة كبيرة في تفكيره في علم العمران البشري، حيث أشار فيه إلى ديناميكية المجتمع الذي لا يمكن أن يتغير ألا بتغير شكل التضامن (العصبية)، التشكيلة الاقتصادية (المعاش)، شكل المعرفة (العلوم) وشكل السيادة ( الملك). بالنسبة له المجتمع يتغير

وفق شكل دائري، حيث يرى أن للدولة أعماراً مثل الأشخاص، وأن عمر الدولة لا يعدو غالباً ثلاثة أجيال، والتي تتمثل في جيل البدوي الذي يتميز بالخشونة والبسالة، يليه جيل الحضارة الذي يتميز بالترف والتحضر، أما الجيل الثالث فهو الذي يبلغ فيه الترف حداً ويصبح الناس عالة على الدولة، فيفقدون العصبية (8) ويعد ذلك مؤشراً لزوال الدولة وانقراضها. كما يحدث فيها تغير الروابط الاجتماعية والتضامن والتماسك الاجتماعي في شكل دائري فتمر بثلاث مراحل التي تبدأ بالنمو والتماسك القوي، حيث ينشأ التضامن نتيجة الظروف القاسية لحياة البدو والرحل تليها مرحلة ظهور القاعدة الثقافية المحلية ونموها بشكل مطرد، ثم يبدأ الرباط الاجتماعي الجمعي في تفكك فيدثر التماسك وبالتالي تظهر حالة تقود إلى الانهيار الكامل للروابط الاجتماعية، تؤدي إلى نشوء روابط اجتماعية أخرى من جديد.

6- نظرية بيترم سوروكين: فيتصور وجود تغيرات في عمليات تأخذ شكل دائري أو شبه دائري. فتتغير في المجتمعات البشرية من خلال التغير الثقافي بداخلها الذي يعد بالنسبة له أشمل من التغير الاجتماعي، إذ يميز بين ثلاث أنماط ثقافية وهي النمط التماثل، المثالي، والحسي، فهي أنماط متتابعة في أشكال دائرية وتعكس ما يسمى دورات التاريخ البشري للمجتمعات.

### ثالثاً- عوامل التغير الاجتماعي

1- العامل الديموغرافي: يؤدي التغير في التركيب السكاني للمجتمع إلى بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية، ذلك بازدياد أو نقص عدد الأفراد المكونين لجماعة من الجماعات نتيجة زيادة المواليد أو نقصها أو نتيجة للهجرات الداخلية والخارجية، فإنه من المتوقع أن تتغير تبعاً لذلك نسب الشيوخ والشباب التي من شأنها أن تغير حالة الجماعة المادية والذهنية والاجتماعية. كما أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها.

2- العامل الاقتصادي: كل تغير يحدث فيه يصاحبه تغير في البناء الاجتماعي. تؤدي عملية تغير أنماط الإنتاج عن طريق التكنولوجيا والتصنيع إلى حدوث تغيرات كثيرة في العلاقات وأنماط التفاعل بين أفراد المجتمع، حيث أدى التصنيع إلى ظهور

التمايز بين الأفراد بظهور التخصص الذي جاء بالتمايز المهني الذي خلق بدوره فوارق فردية من حيث المراكز والأدوار.

3- العامل التكنولوجي: ارتبطت الثورة التكنولوجية بالتحويلات العميقة التي عرفتها المجتمعات الحديثة بتغيرات جذرية لم تكن موجودة من قبل في جميع الميادين الاجتماعية وأساليب الحياة، فتغير نظام القيم بصورة عامة وظهور قيم وعادات وعلاقات اجتماعية جديدة.

4- العامل الثقافي: تتفرع الثقافة في مكوناتها إلى ثقافة مادية التي تشمل كل ما يصنعه الإنسان في حياته العامة، وما ينتجه العمل البشري لاستخدامه، بالإضافة إلى ثقافة لا مادية تتمثل في مظاهر السلوك التي تعبر عن القيم والمثل والتقاليد والمعتقدات، فهي تختلف من مجتمع إلى آخر كما أنها تعبر عن ميكانيزمات التغير الاجتماعي ويذهب وليام أوجبرن في هذا الشأن إلى أن الثقافة ذات صبغة ديناميكية وتراكمية، ولهذا كانت المجتمعات في تغير دائم وفي عملية تكيف مستمرة لهذه المتغيرات لاستيعاب الجديد والتخلص من القديم الذي لا يمكنه مواجهة الظروف الحديثة المتغيرة.

5- العامل الجغرافي: ان المجتمع يؤثر ويتأثر مع الطبيعة التي تعتبر شرطا ضروريا لحياة الإنسان ولوجود المجتمع، فيقول بودلينج «أن النظام الاجتماعي يتألف من جميع الكائنات البشرية كما أنه يلتصق بسطح الأرض ويصبح بذلك يشكل المحيط الاجتماعي وهو ذو علاقة متينة يتشابك بقوة مع محيطات الطبيعة» (9) وعليه فكل تغير يحدث في الطبيعة إنما يحس كذلك النظام الاجتماعي فتتغير الحياة الإنسانية التي هي في استمرار بتفاعل الإنسان مع طبيعته.

6- عامل التعليم: أصبح التعليم نشاطا رسميا يؤثر في المجتمع ويتأثر به، حيث أدى هذا العامل في فروعه وتخصصاته المختلفة إلى حصول الأفراد على شهادات في مختلف الميادين والمستويات تؤهلهم للعمل في أعلى مراكزه، وهم بذلك يكونون قد ساهموا في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد التي تأتي بتغيرات عديدة للمجتمع.

رابعاً: عوائق التغير الاجتماعي: توجد مجتمعات يظهر فيها التغير إلى درجة عميقة ومنتشرة بداخله، وبعضها تضع العقبات في طريق التغير والتطور مما يؤدي إلى بطئه ومن هذه العوائق:

1- الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية: تقوم التجمعات التقليدية على رفض الجديد والمحافظة على القديم على الرغم من الانتقادات الموجهة إليه، إلا أنهم يصرون على ضرورة المحافظة على التراث الذي يعتبر ميراث المجتمع من الأجيال السابقة.

2- العزلة الاجتماعية: إنّ العزلة الاجتماعية التي يعيش فيها المجتمع عائدة إلى مستوى اقتصادي المتدني له، وقد ترجع إلى موقعه الجغرافي الذي لا يسمح بالاحتكاك مع المجتمعات الأخرى،

3- ركود حركة الابتكار والاختراع: انخفاض المستوى العلمي والثقافي، وعدم توفير الإمكانيات المادية لامتلاك المخترعات التكنولوجية، أو نقص الموارد الاقتصادية، كما أنّ المستوى الاجتماعي المتبني يعيق التغير.

خامساً: مستويات التغير الاجتماعي: من أهم المستويات نذكر ما يلي:

1- التغير الذي يحدث في مجال الشخصية: يرى علماء النفس أن شخصية الفرد تتطور ضمن الإطار الاجتماعي الذي يتعرّع فيه ويتفاعل معه، باعتباره يولد مسلحاً بموجة عارمة من الاستعدادات الجسمية والعصبية النفسية تبلورها المؤثرات المختلفة من البيئة الاجتماعية، وأهم هذه المؤثرات، الجماعة التي تنتهي إليها وأنساق العلاقات.

2- التغير في القيم والمعايير الاجتماعية: يخلق التغير الاجتماعي مواقف اجتماعية تحتاج إلى تطوير قواعد ومعايير جديدة ، فيترتب عن تغير القيم تغير مجموعة أنماط التفاعل، والعلاقات، والمراكز والأدوار الاجتماعية.

3- التغير في الأنظمة الاجتماعية: يترتب على التغير في البناء الاجتماعي تغير في نوعية وأشكال النظم بوظائفها في المجتمع وتغير نوعية الأدوار الاجتماعية فتغير نظام الملكية، وإلغاء الملكية الخاصة إلى الملكية العامة في المجتمع الاشتراكي أدى إلى تغير نظام الإنتاج، وعلاقات العمل، ونوعية الطبقات الاجتماعية و غيرها من أنماط التفاعل والسلوك .

4- التغير في المراكز الاجتماعية للأفراد: تتحدد على إثر التغير الاجتماعي تغير نوعية الأدوار الوظيفية التي يقوم بها الافراد والأنماط السلوكية المتوقعة منهم تتغير مما يفرض ضرورة اكتساب أدوار جديدة.

#### سادسا: من مظاهر التغير في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري

إنّ التحول المطرد في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري عبر الزمن كانت نتيجة عملية مستمرة للتغيرات الحادثة سواء في الحجم أو في وظائفها وأيضا العلاقات السائدة بداخلها، فهي تحاول تعديل شكلها لتلاءم مع ظروف الحياة التي تسود في زمن ومكان معينين وذلك منذ العهد الاستعماري.

تعتبر العائلة الموسعة التقليدية الخلية الأساسية الصغيرة فيها أين يعيش فيها عدة أسر تحت سقف واحد، حيث تتكون من أفراد مشكلين الكيان الاقتصادي والاجتماعي لها، يتولى تسيير شؤونهم ولي أمر لهم وهو رب العائلة الذي يكون غالبا الجد، أو الأب أو الأخ الأكبر. فتعتبر المؤسسة الوحيدة التي يقع على عاتقها عدة وظائف، فهي المسؤولة على تربية وتنشئة أبنائها منذ الصغر حتى سن النضج، فتتولى تلقينهم التراث الاجتماعي الخبرات والمهارات المختلفة لتكوين شخصيتهم ، إلا أن التغير قام بنقل جوانب عديدة من التنشئة الاجتماعية إلى مؤسسات أخرى خارج المنزل كالمدارس والنوادي ودور السينما، ذلك أن النسق التربوي ساهم بشكل كبير في إحداث التغير والتطور، فلقد كان لديمقراطية التعليم وانتشار الوعي الثقافي أثر في رفع المستوى الثقافي للأباء الذين أصبحوا يعتمدون على الطرق التربوية الحديثة

لتنشئة أبنائهم، القائمة على الحرية والمساواة بين الجنسين وحق الإبداء بالرأي والمناقشة الحرة واستقلال الشخصية.

كما فكك التغير إلى حد ما وظيفة العائلة الاقتصادية فقيمة العمل أصبحت ترتبط بما يعود من كسب من خلال الأجر لسد مطالب الحياة المتزايدة فزاد اعتمادها على الخارج اقتصاديا من حيث متطلباتها المعيشية بهجر الأراضي الزراعية وفقدان أسس الاكتفاء الذاتي، كما كانت العائلة التقليدية في القديم توفر العناية الصحية والدواء بنفسها الذي يحتاج إليه أفرادها أثناء المرض حيث كان لكل منطقة رجل أو امرأة يمتلكان معارف بدائية بالاعتماد على السحر والشعوذة لمعالجة المرضى. أما اليوم أصبحت تعتمد على المراكز والمؤسسات الصحية المنتشرة التي تتوفر على أطباء متخصصين وعلميين عبر البلاد، أما عن وظيفتها الترفيهية فكانت في القديم تنحصر فيما تقدمه العائلة من فرص التسلية، سواء في المناسبات كالحفلات التي ترتبط بأنشطة الزواج، وفي مناسبات الدينية كالاحتفال بمواليد الأنبياء. إلى جانب هذه الوظائف كانت الجماعة تنظم العلاقات داخل العائلة، بالفصل بين الأفراد إذا أنشأت بينهم خصومات فتد الحقوق إلى أهلها، فكانت تسير الجماعة وفق مبادئ تطلعاتها التي تتمثل في جمعية تتكون من شيوخ وأشخاص موثوقين فيهم، فالنظام السياسي آنذاك للجماعة يسير من طرف الجمعية وفقا لنظام القيم السائدة، وأقوال الأسلاف والقواعد الإسلامية التي تعتبر إحدى البنيات الأساسية للنظام الاجتماعي التقليدي، وأساس العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والقضائية بين الأفراد، فإنّ نظام القيم الروحية والأخلاقية تبدو أنها تشكل نظام القيم الأكثر أهمية من القيم المادية لدى الفرد الجزائري. فكل شيء كان يدور حول هذه القيم، فيعتبر مفهوم النيف والشرف من القيم السامية التي توطد وتوثق التماسك والالتحام بين أفراد الجماعة، وتجعل كل الواجبات والتضحيات من طرف العائلة مقبولة فلا شيء أنبل وأشرف من الدفاع والحفاظ على شرف العائلة وهي بهذه القيم تعمل على الحفاظ على التضامن الاجتماعي والوحدة المبنية على رابطة الدم والقرباية اللتان تشكلان هيكل النظام الاجتماعي للمجتمع التقليدي، فتعتبر القرباية عامل أساسي للاندماج الفرد في جماعته، فمن خلالها يحس الفرد أنه منتما إلى

وسط اجتماعي عائلي، فالفرد في المجتمع لا يعترف به اجتماعيا إلا بانتمائه إلى عائلته.

وتضاعفت تلك البنية بعد الاستقلال بفعل انتشار التصنيع ، حيث بدأت نسبة كبيرة من الأسر تأخذ الطابع النووي تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الغير المتزوجين لتقوم كوحدة مستقلة عن باقي المجتمع الكلي. ويعتبر هذا النمط أهم خصائص المجتمع الصناعي الحديث لأنه يعبر عن الفردية التي تنعكس في حقوق الملكية والأفكار والقوانين الاجتماعية والإشباع الفردي، فهي تميل إلى صغر حجمها بتحديد أطفالها، بزيادة الإقبال على استعمال وسائل منع الحمل، وهو ما يدل على مدى التغير الثقافي التي لحق الأسرة وتخليها عن التصورات الدينية الشائعة، والأحكام المسبقة، حيث كانت نظرة رجال الدين إلى وسائل منع الحمل منافية لقواعد الدين، تحولت الأسرة في دخلها الاقتصادي بالعمل المأجور بالتالي الاعتماد على الدخل الفردي في تلبية الحاجات الاقتصادية لها، وهو ما أنقص القيمة الاقتصادية للأولاد بداخلها، فلم يعد الطفل مصدرا للدخل في وقتنا الحاضر كما كان عليه في المجتمع الزراعي، بل أصبح عبئا على والديه.

#### سابعاً: المرأة وبناء الأسرة الجزائرية:

تعتبر الأسرة المؤسسة الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع، حيث تزودهم وتغرس فيهم القيم والمعايير الاجتماعية التي تشمل التعاليم الدينية والأخلاقية بالإضافة إلى الأحكام والعرف، التي بدورها تحدد دور ومكانة كل فرد والسلوك المتوقع والمنتظر منه. ولكونها بنية ديناميكية، فهي تتأثر بفعل التغيرات التي يشهدها المجتمع

#### 1- التغير في مكانة وأدوار المرأة في الأسرة الجزائرية:

في ظل النسق القيمي التقليدي، كانت العائلة التقليدية تقوم بتحديد واضح للأدوار كلا الجنسين منذ الطفولة، بهدف الحفاظ على تكاملها، تعتمد في ذلك على عاملين أساسيين وهما الجنس والسن، فيتعلم الفرد بداخلها من خلال عملية

التنشئة الاجتماعية أدوار متعددة منذ الصغر كولد أو بنت، ثم كابن أو ابنة، ثم كأخ أو كأخت ثم كشاب أو فتاة ثم كمواطن أو مواطنة... فتلقن وترسخ لكلا الجنسين قيمته الاجتماعية حيث تعطي مكانة أفضل للذكر عن الأنثى، بصفته هو الذي يقوم بالعمل الشاق "المقدس" الذي يتمثل في عمل الأرض، ولكونه يحقق حلم أبيه، بخلود واستمرار وبقاء العائلة، لأنه يحمل اسمه واسم العائلة. فكانت ولادته تثير البهجة، والفرحة في العائلة، كما يحقق لعائلته الرجولة والأمان. ذلك أن كثرة الذكور في العائلة يرفع من النرجسية الأبوي (10) أما الأنثى، فهي تحتل مكانة ثانوية، تتصف بالدونية، التي تعتبر نتيجة مباشرة للنظام الأبوي والاجتماعي العام، وطبيعة البنى الاجتماعية السائدة، وتوزيع العمل، ومدى مشاركتها في عمليات الإنتاج، كما يرجع سبب تدني مكانة المرأة في المجتمع الجزائري إلى أن وجودها في الأسرة، وجود مؤقت، فتعتبر كضيفة في بيت أبيها في انتظار الدخول في فئة النساء أكبر امتيازاً في السلم الاجتماعي وهي فئة المتزوجات وانتقالها إلى بيت زوجها أين يكون استقرارها النهائي، لكن فإنها ما إن تخلصت من سلطة أبيها عليها، تنتقل لتعيش تحت سلطة زوجها المطلقة عليها، باعتباره مسؤولاً اجتماعياً أمام الجماعة، فالزوجة لها سلطة ضعيفة على عائلتها نظراً لموقعها كأمراة، وانتمائها إلى سلف غير سلف العائلة، فلا ترسخ مكانتها داخل تلك العائلة إلا عند نهاية الخصوبة لديها وذلك بعد إنجابها للأطفال حيث تصبح أماً وإكمالها لدورها التربوي لأبنائها وفي حالة إنجابها للذكور فإنها تصبح تتمتع بمكانة أكثر معتبرة فمكانتها مرتبطة بالدور البيولوجي لها، وأهمية دورها التربوي والأمومي، باعتبارها حارسة على القيم الاجتماعية حيث تقوم بتلقين الأبناء الأصول الاجتماعية، فتعتبر المرأة العنصر المحافظ بالدرجة الأولى على القيم والأعراف والأخلاق والفن ونقل التراث الأدبي، وكل ما يرتبط بالجانب الاجتماعي والفني. فيزداد وزن المرأة داخل العائلة كلما كان لديها أطفال ذكور ويتقدم سنها وتصبح أم كبيرة السن، خاصة عندما تأخذ مكانة الحماة، التي تعتبر أرقى مكانة تحضى بها نساء المجتمع التقليدي، في السلم الاجتماعي، حيث تعلو مكانتها بين النساء الأخريات داخل العائلة، نظراً لدورها الأساسي في ربط العائلات عن طريق المصاهرة، والثقة فيها في اختيار زوجة ابنها فكان للمرء نصيب من المسؤولية في تسيير الشؤون الأسرية الاجتماعية لكونها خبيرة

في ميدان التقارب العائلي والإستراتيجية الزواج مما يمدّها السلطة والسيادة على البيت. إلى جانب هذه الأدوار، كان للمرأة دور اقتصادي تقليدي يتمثل في تسيير ميزانية البيت، باعتبارها الحارس على المدخرات الغذائية بطريقة تدوم أكبر وقت ممكن فكانت تلعب دور المكمل للذكر أو الزوج وتمثل الركيزة التي يعتمد عليها، كما أنّها مكلفة بالأعمال التابعة للزراعة وحتى الزراعية منها أحيانا والرعي والنسيج لتساعد عائلتها، فهي تشارك الزوج في التسيير الاقتصادي للعائلة، إلّا أنّ هذا الدور لم يعترف به اجتماعيا فهو يندرج ضمن مسؤولياتها المنزلية.

على رغم تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة في العائلة التقليدية، إلّا أنّ مكانتها تبقى ثانوية بعد الرجل، فتعتبر المخلوقة الضعيفة التي تعيش حياتها تحت وصاية الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً.

بعد الاستقلال تعرضت الأسرة التقليدية لتحولات التي أدت إلى تغييرات في النظام الأبوي، حيث تغيرت وضعية الأب المسيطر، حيث أصبح أكثر مساواة مع أبنائه، هذا ما جعل أفراد الأسرة يتحصلون على مراكز وأدوار جديدة. فيلاحظ سليمان مظهر أنّ الأدوار التقليدية خلقت أدوار جديدة ذات طابع سياسي، إداري، تقني واقتصادي، فتلك الأدوار التقليدية ولم تعد تستطيع تأمين العيش ولا الهيبة الاجتماعية، بالنسبة له سمح التغير للفرد أن يتمتع بحرية ولكنها خيالية أكثر مما هي واقعية. فأصبحت الأسس التقليدية التي تحدد مكانة وأدوار الفرد داخل العائلة أمورا ثانوية، لتعوضها أسس أخرى جديدة التي تؤكد أهمية مهنة وعمل الفرد ومقدار دخله ودرجة تحصيله العلمي، حيث حتم التصنيع التخلي عن المعايير التقليدية التي أصبحت عاجزة على تفسير الأدوار والنوعية المتخصصة التي يشمل عليها المجتمع الصناعي تلك الظروف جعلت المرأة تكتسب مكانة وأدوار جديدة، فلم تعد تنظر لتصبح جدة، أو أما لذكور لترتفع مكانتها في المجتمع. فقد انعكست الظروف الجديدة التي عرفها المجتمع على مكانة المرأة، فأصبح دور المرأة لا يقل عن دور الرجل بفضل تحمله وخروجها إلى ميادين العمل الشيء الذي أعطى لها اتجاهها جديدا ومفهوما جديدا لشخصية المرأة وهو الأمر الذي جعل حقوقها وامتيازاتها، تمتد إلى مجالات متعددة، حيث سمح لها بالاندماج أكثر في الوسط الاجتماعي، وفك

العزلة علمها، فهي اليوم إلى جانب أدوارها التقليدية تقوم بالدور المهني والوظيفي الذي منحها الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية نسبيا، فأحرزت على مكانة اجتماعية اقتصادية معتبرة. وعليه أن مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، ما هي إلا نتاج الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية السائدة فيه، تتغير بتغيرها، ومن خلال تغير أدوارها وتعددتها لتتجاوز حدود المجال المنزلي.

## 2- التنشئة الاجتماعية للمرأة:

تقوم العائلة التقليدية من خلال هذه العملية على تقوية ودعم الإحساس بالجنس ذات الأثر الواضح في تحديد مضمون الذكورية والأنوثة. منذ ولادتها، تستقبل الطفلة داخل العائلة الجزائرية التقليدية بدون فرح حتى من طرف الأم، التي ربما كانت تتمنى أن يكون رضيعها الأول طفلة، لكن تعرف جيدا أن الوسط الاجتماعي لا يحبذ إنجاب البنات، أما الأب في حالة ما إذ لم تعلن الزغاريد عن ميلاد الذكر فغالبا ما يتوجه الأب إلى المقهى لتلقي التعازي (11) وعليه تكون للطفلة طفولة سريعة عند طفولة الذكر، كما أنها تتعرض إلى عمليات تربية، ومعاملات تختلف عن الذكر منذ الصغر التي ستعكس إلى حد كبير عند الكبر مكانتهما وأدوارهما المستقبلية. فتلقى الطفلة أقل اهتمام برعايتها الصحية مقارنة بالذكر الذي ينقل إلى طبيب ليفحصه أثناء المرض، في حين تكتفي العائلة بمعالجة الطفلة تقليديا من طرف نساء ماهرات وعلى اثر ذلك فقد بينت الدراسات القائمة في هذا المجال سنة 1970 (12) أن عدد الوفيات في السنوات الأولى للرضع قدرت بنسبة 79.4% عند الإناث، مقابل نسبة 59.2% عند الذكور. فهي لا تحظى بالعناية التامة حتى من طرف الأم، حيث أكتشفت Camero Sybrie خلال دراستها التي أجريت على الجزائر العاصمة أن يرضع لمدة أطول من الأنثى، فسريريا ما يحتفي في حياة البنت طور الطفولة لتنتقل إلى طور الرشد المبكر لها ويضيف فرانس فانون في هذا السياق أن التنشئة الاجتماعية للفتاة الجزائرية لا تتطور حسب المراحل الثلاثة المعروفة في الغرب التي تتمثل في الطفولة، البلوغ ثم الزواج بل أن الفتاة في المجتمع الجزائري تمر بمرحلتين فقط هما : الطفولة-بلوغ ثم مرحلة الزواج في تنشئتها على أساس التربية المنزلية والتربية الأخلاقية لها. تتركز الأولى على تعليم الفتاة الأعمال المنزلية من

تنظيم، وتنظيف وتسيير الشؤون المنزلية. فيجب على الفتاة أن تكون خبيرة في شؤون المنزل وإعداد الطعام، لكونها أمور ذات أهمية في اختيارها للزواج، فمن هذه الزاوية كانت العائلة تحرص أثناء نمو البنت على تدريبها على هذه الأعمال، ويقال لها دائما لتشجيعها لأن عدم مهارتها سيخفض من قيمتها عند الزواج، فتكون الأم شديدة الحرص على قيام ابنتها بهذا التدريب. لأنها تعلم من تجربتها أن مركزها في العائلة يتوقف إلى حد كبير على هذه الجادة.

أما التربية الأخلاقية، فالأم مطالبة بتربية ابنتها تربية مثالية قصد تحضيرها للحياة الزوجية، ومن أجل تفادي الوقوع في خطأ يهدد شرف العائلة، ذلك أن شرف العائلة يتوقف على الفتاة، فانحرافها تنعكس نتائجه على العائلة كلها، وهكذا يبقى وجود الفتاة في العائلة التقليدية مصدر قلق لأهلها وهو ما يجعل سلوك الطفلة محل أنظار كل العائلة. تركز التربية الأخلاقية على فكرة المحافظة على كمال وطهارة الجسم ونظام القيم الأخلاقية، الدينية والاجتماعية التي تتمثل في قيم الشرف، الاحترام، الخضوع، الصمت والطاعة، التي تتعلق بشكل أساسي بالعلاقة السائدة بين الرجل والمرأة. تلك التنشئة تهدف أساسا إلى المحافظة على العذرية إلى يوم الزواج التي تبقى الدليل الوحيد على خضوع الفتاة للقواعد الاجتماعية والتزامها بها، وبالتالي دليل على إتمام التنشئة حسب معايير المجتمع، فكل التنشئة التي تتلقاها تجعلها تشعر بالخطر الذي يمكن أن تتعرض إليه المتمثل في فقدان العذرية، فيجب أن تحافظ على كما لها الجسدي والمعنوي حتى يمكنها هي وعائلتها أن تبقى نظيفة خلقيا(13) على ذلك تحتفظ الفتاة في البيت مع جماعة النساء التي تقوم بتلقيها بالتصرفات والسلوكات المحددة من طرف النموذج الثقافي التقليدي للمجتمع الجزائري، فيجب على الفتاة أن تلتزم بالصمت، وتظهر الخضوع والطاعة التامة لتنمية الاستعدادات عندها تكون زوجة مثالية كما أرادها ذلك المجتمع ، فتقول نوال السعداوي في هذا الصدد أن تربية الفتاة في المجتمع العربي يتمحور في سلسلة من الممنوعات. فالمكونات الجديدة لها تقترح تربية ذات سلوكات جديدة وعلاقات جديدة، حيث أصبحت تقوم على تربية الأولاد دون تمييز بين

الجنسين، وانتشرت أفكار ومواقف تدعو إلى المساواة في التربية بين الجنسين. أصبحت تعتمد على مفاهيم تتلاءم هذا العصر، فهي تشجع بناتها على الدراسة.

### 3- توسع المجال الاجتماعي للمرأة الجزائرية:

لما كان لكل مجتمع خصوصياته الثقافية، فإن التقسيم المجالي حسب الجنس يعتبر من خصوصيات المجتمع الجزائري، والعائلة التقليدية، مما أدى إلى ظهور مجالين أو مجتمعين متنافرين، فمجتمع رجالي ومجتمع نسائي، ذلك أن الفصل بين الجنسين يعود إلى طبيعة النظام الأبوي، حيث أنه نظام صارم يمارس فيه الأب سلطة مطلقة على جميع أفراد العائلة، الذين استوجب الخضوع له، نظرا للقيمة الاجتماعية بداخل العائلة، كما تحدد فيه العلاقة الاجتماعية بين الأخ والأخت في علاقة سيطرة وهيمنة، توجب على الفتاة طاعة أخيها والإخضاع لأوامره، هذا ما يدعم توزيع مجالي للجنسين في المجتمع. فالفتاة فمئذ صغرها تنشأ على مجالها الطبيعي وهو البيت للاعتقاد بأن البيت هو الإطار الذي سيوفر لها الأمان والحماية فهي بداخله تكون محاطة بشبكة من العلاقات الأسرية التي تحميها من كل تأثير خارجي، فبعد بلوغها السنة السادسة من عمرها لا تغادر البيت إلا بصعوبة، وان كان لها الحظ في الدخول المدرسي، لتتابع دراستها حتى تبلغ السن 12 إلى 14 سنة تقوم العائلة بتوقيفها عليها لتعود إلى البيت (14) وتمكث فيه وتنتظر نصيبها في الزواج. فقد حكم على النساء الانزواء في المنزل، وتكريس أنفسهن لخدمة أزواجهن وأسرهن، وإن اقتضت الضرورة للخروج فثمة قواعد اجتماعية لا بد من إتباعها، حيث أن بعض النساء لا يستطعن اجتياز عتبة الباب إلا برفقة رجل من العائلة أو امرأة مسنة (حماة، جدة) وبالمناسبات التقليدية فقط (زواج، زيارة المقبرة، حمام...). فيرتدي تقوقع المرأة في نطاق العائلة شكلين أساسيين وهما الحجز الذي يترجم بإبعاده كلياً أو جزئياً عن الميدان الاجتماعي فنجدها منفصلة عن الواقع الاجتماعي، وكتبها في نطاق معين يولد الخبن والجهل، مما زاد من أخطار الأمية التي تعاني منها غالبية النساء وعدم الإفساح أمام المرأة المجال كي تختبر قدراتها، وتنميها مما يؤدي إلى إساءة تقديرها من نفسها ومن الآخرين. وقد اتخذ هذا التقسيم بعين الاعتبار نمط البناء حتى يكون البيت المجال المانع للمرأة، بحيث يكون بعيداً عن

أنظار الممارين، أما المرأة فيمكنها التطلع على مجريات الأحداث خارج المنزل من خلال فتوحات النوافذ بالشباك دون أن يراها أحد، فالمهم أن لا يراها أحد(15)، كما يجد المجتمع تبريرا له لقوقعة المرأة في نطاق العائلة، من خلال التقسيم الجنسي للعمل الذي تحدده مجموعة من القيم، ويوصف بأنه طبيعي حيث أن المرأة ما هي إلا نتاج قدرية لا يمكنها الإفلات منها، إذ أن أنوثتها هي التي منحها تلك العيوب وليس الأوضاع الاجتماعية، فكانت نشاطاتها وتحركاتها لا تتعدى نطاق المزرعة، وبذلك نجد الرجل قد استحوذ على المجال الخارجي، وامتلك معظم النشاطات الإنتاجية، فيضيف بورديو في هذا الشأن ويقول "بالنسبة للنساء فإن داخلهم الطبيعي هو المنزل العائلي لأبنائهن وأزواجهن، والعمل يعبر عنه الخروج إلى العمل، فهي عبارة توضح أصلية هذا السلوك باعتبار الخروج تحرك رجالي محض، يؤدي إلى مخاطر والآلام يجب مواجهته، فهي مخاطر الخوف من الاعتداء على مجال الرجال، تهدد مكانته وسلطته في العائلة. فإن مسألة وجود النساء في المجال الخارجي ظهرت نتيجة التغيرات التي تحدث في المجتمع التي أدت إلى زوال التعارضات وفصل الحواجز بين الجنسين، حيث نشأ حوار بينهما أكثر تفتح من الماضي، وذلك ضمن أطر عديدة جمعت بينهما في الدراسة، الشارع وكذا مكان العمل. إذ أدى التغير إلى انهيار المفهوم التقليدي لتقسيم العمل وظهر عمل المرأة خارج المنزل، فكان لدور التربية بإجبارية التعليم للجنسين نتائج فعالة لزوال الحاجز بالإضافة إلى استلزمته ظاهرة الاختلاط التي من شأنها تغيير فكرة الرجل عن المرأة.

## ثانيا: تطور عمل المرأة في الجزائر من المجال الداخلي إلى المجال الخارجي

أخذ نشاط المرأة يزداد في التوسع بعد الاستقلال باستدعاء حضورها عملية التنمية الشاملة للبلاد في مجالات مختلفة وعديدة.

1-عمل المرأة الجزائرية في القديم: عززت الأنساق التقليدية والقيم دور الرجل فساهمت في ترسيخ الأفكار والمعايير التي تسند هذا التمييز حيث تحاول أن تبين أن الرجل يتحمل مسؤولية السعي والجهاد وتأمين الرزق، فمكانة المرأة منذ زمن بعيد تتحدد من خلال وصاية التامة للرجل عليها فلأبيها قبل الزواج ثم زوجها، إذ كانت تعتمد كلياً على أسرتها إلى أن تنتقل إلى بيت زوجها فيتحمل الزوج مسؤولية الإنفاق عليها. فقد كان عملها ينحصر في تدبير شؤون المنزل و المسئولة الأولى على تربية ورعاية أطفالها. كما كان يتجاوز حدود المجال الداخلي لها في المنطقة الريفية حيث تهتم ببعض النشاطات المكملة للعمل الزراعي والتي تعكس توازن المجتمع الجزائري. فجدها تتقاسم المهامات مع زوجها التي تظهر متكاملة ومتماثلة تستجيب لاعتبارات جنسية وثقافية. فالجدول الموالي يوضح كيفية تقسيم النشاطات بين الجنسين

جدول: تقسيم النشاطات بين الجنسين (16)

| مشاركة الاثنين                                                                | الرجال                                               | النساء                                                                                 |                     |
|-------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|---------------------|
| جمع الحصاد، الاعتناء بالحقل<br>من الأعشاب الضارة، قطف<br>وجمع التين والزيتون. | الحرق،<br>الزراع                                     | جلب الذبال، جني البلوط،<br>تحويل الزيتون إلى الزيت في<br>المنزل، تجفيف بعض<br>الفواكه. | الأعمال<br>الفلاحية |
|                                                                               | شراء وبيع<br>المواشي                                 | العناية العامة لهم، صيانة<br>الإسطبل، حلب المواشي،<br>العناية بحظيرة الدواجن           | تربية<br>المواشي    |
|                                                                               | نحت لقطع<br>شبه<br>للنقود<br>نحت<br>السلح،<br>الحلي. | الفخار، صنع الأواني المنزلية،<br>النسيج لأفراد العائلة                                 | الحرف<br>اليديوية   |
|                                                                               | - شراء<br>لوازم<br>مكملة من                          | صيانة المنزل، الطبخ، رعاية<br>الأطفال، جلب الماء، الحطب<br>حصاد الزرع (خضروفواكه).     | أعمال<br>منزلية     |

|                |                                                                                                     |                                                |  |
|----------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------|--|
|                | الجانوت أو<br>السوق                                                                                 |                                                |  |
| بناء<br>المنزل | لبس الداخل، إحضار لوازم<br>البناء تزيين حيطان المنزل<br>وذلك بنفس الرسومات التي<br>تضعها على الفخار | بناء هيكل الدار، المهامات<br>الشاقة في البناء. |  |

هناك نوع آخر من النشاطات في القديم ترتبط بأنوثة المرأة نظرا لبساطة الحياة داخل المجتمع التقليدي وهي مهنة المولدرات أو ما يسمى بالقابلات يتكفلن بمهمة وضع المرأة الحامل لطفلها. فالقابلة كان لها دور اجتماعي كبير بفضل معارفها الصحيحة أو الخاطئة في هذا الميدان ولتنقيته وقدرتها في التأثير على النساء.

2- عمل المرأة أثناء الفترة الاستعمارية: ان ظروف الاضطهاد والتعسف جعلت الرجال يغادرون بيوتهم للالتحاق بصفوف المجاهدين للمشاركة في الثورة التحريرية فأمام هذا الوضع اضطرت المرأة للخروج والبحث عن العمل في بيوت المعمرين خادمة بأجر زهيد حيث أنها استدرجت لتحمل مسؤوليات رب العائلة فتولت تسيير العائلة والحفاظ على وحدتها وتماسكها فيشير البحوث إلى أن أغلب النساء العاملات كن أرامل ومطلقات يعشن ظروفًا اجتماعية صعبة ورغم من ذلك لم يكنّ يشكين من قلة المراتب وإنما من قلة العثور على العمل.

لم ينحصر عمل المرأة في هذا الإطار فحسب فقد استدعت الثورة التحريرية مشاركتها في العمل المسلح فكانت ممرضة، مكلفة بالاتصال إضافة إلى قيامها لعمليات فدائية كوضع القنابل وفي المخابرات وغيرها من المجالات وهذا ما أكدته ميثاق الجزائر (17) لسنة 1964 حين تطرق لدور المرأة الجزائرية بالتعبير عن تحمل مسؤولياتها إلى جانب الرجل وتحمل قسطها من النشاط في الكفاح.

3- تطور عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال: عندما انتهجت الدولة سياسة التصنيع لإعادة بناء هياكلها الاقتصادية المحطمة باشتراك كل أفراد المجتمع رجالا ونساء من اجل النهوض بالبلاد حيث كانت الجزائر بحاجة ماسة إلى كل طاقاتها إلا أنه نجد مشاركة النساء في ميدان العمل ضعيفة جدا حيث تشير إحصائيات 1966

إلى أن نسبة اليد العاملة النسوية (18) تمثل 1.8 %. اقتصر مشاركتها في المدن حيث أخذ طابعا حضريا لارتباطه باللواتي يقطنّ المدن فيقول بن عطية أنها تشكل ولادة بروليتاريا نسوية بالانتقال نحو وظيفة جديدة ليست برجوازية، أغلبيتها ذات مستوى تعليمي متدني.

قامت الاشتراكية على تشجيعها فهي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها أما زوجة ومواطنة وتشجعها على أن تشغل لأن ذلك في مصلحة المجتمع، كما عملت الدولة على إصدار قوانين وتشريعات تحفز عمل وتعليم المرأة من أجل مشاركتها في بناء الاقتصاد الوطني وعليه سجل حضورها المتزايد في ميدان العمل، فتصل نسبتها سنة 1977 إلى 2.3% التي تبقى دائما مهمشة كما أنها تشغل مناصب متدنية بأجور ضعيفة، ففي دراسة قام بها فاروق بن عطية في هذا الشأن أثبت أن الجزء الأكبر من النساء العاملات تتواجد في أدنى مراتب العمل فأغلبيتهن الساحقة اللواتي يشتغلن بمستشفى مصطفى باشا كن نظافات، طباحات ممرضات فهي فئة غير مؤهلة وذات مستوى تعليمي ضعيف جد، وعن أرقام إحصائيات 1979 تشير إلى أن نساء النواب في المجلس الشعبي الوطني يمثلن نسبة ضعيفة جدا والتي تصل إلى 2.6%، أما على مستوى الإدارة المركزية فقد تواجدت امرأتان فقط تشغلان في وظائف ذات مراكز عالية. على ضوء هذه النتائج فإنّ وضعية عمل المرأة لم يكن ليتغير بقرارات فوقية كما أن ذلك لم يكن ليتحقق عن طريق توقيع اتفاقيات أو رسم سياسات مهما توفرت الرغبة في تنفيذها إنما يتطلب الأمر خلق وعي مجتمعي عام حول هذه القضية

ثالثا: العوامل المساهمة في التحاق المرأة الجزائرية بالعمل المأجور : كان جذبها للعمل خارج المنزل لقاء أجرا نتيجة لعوامل مؤثرة والتي تتلخص في:

1- العامل التاريخي: إنّ مشاركة المرأة في حركات التحرر الوطني، ومقاومة النفوذ الأجنبي دور في التحاقها بميدان العمل، فكانت الثورة التحريرية اثر لتطویر اليد العاملة السنوية في ميادين مختلفة من العمل عندما أثبتت جدارتها وقدرتها على أن

تعمل، وأن تكون مسؤولة، وقد وجدت في هذه الثورة فرصتها الذهبية لكسر القيود التي كانت تكبلها، وتحد من مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية الاقتصادية.

2- عامل التعليم: كانت المرأة الجزائرية في القديم تكاد محرومة من التعليم، إلا ما اقتصر نادرا على كتابات القرائية نظرا لبساطة الحياة، ولم يعط المجتمع أهمية لذلك وعند فترة الاحتلال أغلقت حيث اختبئ المجتمع أبناءه عن المحتل، حتى عند فتحه للمدارس منع تعليم الفتاة لكن بعد الاستقلال، أولت السياسات والهيئات الحكومية أهمية كبيرة للتعليم، وديمقراطيته، لمحو الجهل أيضا دفع عملية التنمية الشاملة والعمل، فقد استفادت المرأة مما منحها فرصة الالتحاق بسوق العمل بمجرد التخرج، وهذا ليس مقصورا على الجامعات، بل هناك كثيرات رغم عدم تفوقهن وتمكنهن من متابعة الدراسة.

كما لعب النسق التربوي إلى حد كبير في إحداث التغير وتطور وانتشار الوعي الثقافي لاهتمام لتربية الطفلة وتشجيعها على التعليم بعد أن كان موقف الآباء من تعليم الفتاة خاصة في الإطار المحلي بسحب بناته من المدرسة في السنوات الأولى ، فقد أظهرت نسب تدرس البنات 65 ٪ من الممتحنات في البكالوريا دورة 2004 هن بنات و52 ٪ من طلبة الجامعة فتيات وذلك حسب إحصائيات مكتب الأمم المتحدة للطفولة بالجزائر(19) كما كان للتعليم دورا مهما وكبيرا في ترقية المرأة وبلوغها مراكز عمل مهمة، حيث اخترقت بواسطته المجال الضيق المحدود لها اجتماعيا فتمكنت بفضلها فرض وجودها في الحياة العملية في جميع الميادين(الطب، السياسة، التربية...)، كما اخترقت مجالات صعبة كالمجال العسكري، والجوي والسياسي.

3- السياسات والقوانين المشجعة لعمل المرأة: بعد الاستقلال مباشرة، ومن أجل النهوض بالبلاد قامت الدولة على السياسة التعليمية، أتاحت الحق في التعليم واجباريته لكل الجزائريين والجزائريات، من أجل المساهمة في رفع الاقتصاد الوطني باعتبار اليد العاملة قوة احتياطية هائلة بإمكانها دفع عجلة الاقتصاد، فقد جاء في الميثاق الوطني، أن النساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل ويشكلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد ولا يعني تعطيلها إلا ضعف في الاقتصاد

الوطني وتأخر في التطور الاجتماعي، ولذا تشجع الدولة المرأة على شغل مناصب التي تتناسب استعداداتها وكفاءاتها وعلى أثر ذلك شرعت قوانين تحفظ حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية فكما جاء في المادة 51 من الدستور التي تشمل على حقوق المرأة في التعليم والعمل تنص على تساوي جميع حقوق المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط غير الشروط التي يحددها القانون (20) فإنّ تطبيق هذه المادة يشهده حضور المرأة الجزائرية في جميع القطاعات، كما وضعت تشريعات تعترف بالحقوق الأساسية للعاملات في مجالات المساواة في الأجرة، في طريقة المعاملات بين تمييز بين الجنسين، وكذا توفير دور الحضانة وتوفير الخدمات اللازمة في هذا الميدان كتأمين حق الأمومة والعودة إلى العمل بعد إجازات الولادة.

#### رابعاً: دوافع خروج المرأة الجزائرية إلى ميدان العمل المأجور

على أثر التغيرات الحادثة ظهرت عوامل اقتصادية، اجتماعية وديموغرافية متشابكة ومتداخلة لعبت دوراً هاماً في جذب المرأة إلى العمل خارج المنزل، وقد تعددت أهدافها ودوافعها من خلاله .

1-الدافع الاقتصادي: إن علاقة المرأة الجزائرية بالعمل المأجور يندرج من جهة ضمن وجود حساب اقتصادي، الذي يجعل عملية اندماجها في الحياة العملية ينحصر في ثلاثة أسباب، فإما الضرورة الاجتماعية، أو لعامل تحسين المستوى المعيشي وأخيراً تحقيق الاستقلال المالي لها، حيث أثبت الكثير من الدراسات أن دوافع المرأة الحقيقة إلى العمل تكمن في الحاجة الاقتصادية، والتي قد تكون الحاجة الملحة الشديدة لكسب قوتها بنفسها أو لحاجة أسرته لدخلها والاعتماد عليه في معيشتهم. وفي دراسة قام بها فاروق بن عطية حول العمل النسوي في الجزائر توصل إلى أن 61.5 % من النساء يعملن لضرورة اقتصادية ويعتبر دخلهن عماد الأسرة في الإنفاق، فقد أضى من الضرورة على المرأة المشاركة في كل الأعمال خاصة تلك التي هي في سن مقدمة على الزواج لتخفف الأعباء على الأب من جهة ومن جهة ثانية لكي تكون مطابقة لما تمليه قواعد التنشئة الاجتماعية المتمثلة في تحضير كل اللوازم التي تحتاج إليها العروس.

2-الدافع الاجتماعي: كانت المرأة لا تحتل إلا مكانة مهمشة ولن تكن لتجاوزها إلا بفضل العمل الذي يمثل لها العامل الأساسي لارتقاءها وكسبها القيمة الاجتماعية الذي أدى الى إعادة النظر في مضمون التفرقة وتبعيتها للرجل ليضمن لها المساواة معه، فيما يخص الحقوق والواجبات الشيء الذي يجعلها تتمكن من أخذ القرارات والمشاركة في المسؤوليات الأسرية، والمشاركة في تنمية المجتمع ، وتحديد أسلوب حياتها كيفما ترغب هي لا كما يرسمها لها المجتمع.

3-الدافع النفسي: تبين أن العمل في حد ذاته أهمية كبرى في حياة والتكوين الشخصي للمرأة حيث أن خروجها إلى العمل المأجور كان أيضا بدافع التخفيف من القلق السيكلوجي الذي يصاحبها و شعورها بعدم الاطمئنان والحماية والأمن للحياة المستقبلية فهو عاملا يحفزها على تأكيد ذاتها وبناء شخصيتها.

خاتمة:

ارتبط تغير مكانة وأدوار المرأة الجزائرية التي كانت تتسم بالدونية والإخضاع بالتغيرات الكبيرة والجذرية التي تعرض إليها المجتمع ككل. فقد أصبحت على رأس الهرم الأسري أثناء فترة الاحتلال الفرنسي لتسييرها وإدارتها للأسرة خلفا لزوجها الذي انخرط في صفوف الجيش، ثم تلتحق به فيما بعد لتسانده أيضا في الكفاح المسلح. ولم يتوقف هذا التغير عند هذا الحد بعد الاستقلال ،حيث أوجدت عملية تنمية المجتمع العمل النسوي كضرورة ملحة للآثار التي خلفتها الثورة وما تابعها من تغيرات ب بروز النمط الأسري الجديد بما فيها تلك الظروف الاقتصادية وتكاثر الأعباء عليها التي أدت إلى انهيار المفهوم التقليدي لتقسيم العمل وفصل الحواجز بين الجنسين ضمن الأطر الجديدة التي جمعت الجنسين بفضل عوامل التعليم، التكوين والعمل المأجور، والتشريعات القانونية، التي تعود عليها أيضا بمكاسب مادية ومعنوية. إلا أنّ وجود النساء في ذلك المجتمع بالرغم من تزايد الإقبال عليه يبقى محتشما لما تشير إليه الإحصائيات والدراسات القائمة في هذا المجال بضعف اليد العاملة النسوية ،فهذا يفسره خصوصيات المجتمع الجزائري الذي لا يزال يمارس ضغطه على المرأة من خلال القيم والمعايير التقليدية القائمة.

الهوامش والمراجع:

- (1) بدوي أحمد زكي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977، ص 382.
- (2) - معن خليل عمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 68.
- (3) - محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص 31.
- (4) - محمد الدقس، نفس المرجع، ص 32.
- (5) - فادية عمر الجولاني، المجتمع: الأنساق التقليدية المتغيرة، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004، ص 47.
- (6) - فادية، عمر الجولاني، المجتمع: الانساق التقليدية المتغيرة، المكتبة المصرية، الاسكندرية، 2004، ص 31.
- (7) - نفس المرجع، ص 57.
- (8) - معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق، 2004، ص 226.
- (9) - عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي و التنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993، ص 51.
- (12) - Radia Toualbi, **Les attitudes et les représentations du mariage chez la fille algérienne**, ENAL, Alger, 1984, P31
- (13) - Lacoste Dujardin Camille, **Des mères contre les femmes**, Bouchene, Alger, 1990, P16.
- (14) - Ibid, P67.
- (15) - Boutefnouchet, Mostafa, **La famille algérienne**, OPU, Alger, P71- 72
- (16) - Zerdoumi Nafissa, , Maspero, France, 1970, P191.
- (17) - Boutefnouchet Mostafa, **La famille algérienne**, op cit, P 40
- (18) - Dehbia Abrous, **Kabylie coté femme**, Irem, CNRS/UA, France, 1990. P31.
- (19) - جهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية ميثاق الجزائر المطبوعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964
- (20) - Dehbia Abrous, op-cit, P55.